

المحاضرة الرابعة: المقصود بالتعليق على الحكم أو القرار القضائي

المحور الثاني: منهجية التعليق على الاحكام والقرارات القضائية

من بين الدراسات التطبيقية في القانون كذلك، ما هو متعلق بالتعليق على الأحكام أو القرارات القضائية التي لها أهمية بالغة كون الطالب عند تدريبه على هذه التقنية فإنه يستفيد بطريقة غير مباشرة عندما يتعرف على مكونات الحكم أو القرار القضائي، وكيف يتم التسبيب من قبل القاضي وغيرها الكثير، وإتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية والمتعلقة بموضوع التعليق واستيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار.

المطلب الأول: المقصود بالتعليق على الحكم أو القرار القضائي

إن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة، إذ أن القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتم صياغته في منطوق الحكم.

من ثم فإن المطلوب من الباحث في أثناء التعليق على الحكم أو القرار، ليس العمل على إيجاد حل للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بت فيه، ولكنه مناسبة للتأمل ومحاولة لفهم الإتجاه الذي ذهب إليه القضاء.

بالرجوع إلى المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي فهي جملة مركبة من عنصرين: يتمثل الأول في معرفة ما هو الحكم أو القرار، والثاني هو التعليق على إحداهما، فالحكم والقرار عند الفقهاء لهما نفس المدلول باعتبار أنهما صادران عن هيئة قضائية مختصة

إقليميا ونوعيا في إطار النظام القانوني المطبق في الدولة، فكل ما يصدر عن الجهة القضائية هو حكم أو قرار بغض النظر عن التشكيلة التي يأخذها أو الاختصاص أو الدرجة وحتى التسمية، وهو بذلك الإجراء القانوني الذي يصدر من الجهة القضائية بخصوص خصومة رفعت أمامها أو في جزء منها، أما بالنسبة للقانون فإنه يفرق بين الحكم والقرار على حسب الهيئة القضائية المصدرة له فالحكم يصدر عن الدرجة الأولى للتقاضي وهي المحكمة سواء كانت محكمة القضاء العادي أو الإداري، في حين القرار القضائي فهيئته المصدرة هي الدرجة الثانية للتقاضي، والتي قد تكون المجلس القضائي أو المحكمة الإدارية الإستئنافية أو المحكمة العليا أو حتى مجلس الدولة.

أما جملة التعليق على الحكم أو القرار القضائي فإنه يأخذ الجانب التطبيقي للدراسات القانونية التي تركز على أساليب منهجية قانونية، ولكنها لا تكون في معزل عما اكتسبه الباحث من معارف نظرية وشخصية تلقاها في مرحلة تكوينه العلمي، وبذلك فإن المقصود بالتعليق على الحكم أو القرار القضائي هو: الدراسة النظرية والتطبيقية لمسألة قانونية معينة، تهدف إلى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الباحث.